**الجمهورية التونسية**

**وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية**

**--\*--**

**وحدة الإدارة الإلكترونية**

**محضر جلسة**

**الموضــوع:** اجتماع اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة.

**التاريــــــخ:** 23 جويلية 2019 على الساعة الثانية بعد الظهر.

**المكـــــــان:** قاعة الاجتماعات بالطابق الثالث من المبنى الفرعي لرئاسة الحكومة شارع الارض بالمركز العمراني الشمالي.

**الحاضرون**:

* + السيد خالد السلامي: مدير عام وحدة الادارة الالكترونية ونقطة اتصال لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة، وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيد السيد أنيس منصور، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
	+ مراد المايل: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
	+ العقيد منير الرياحي: المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد،
	+ السيد كمال العربي: وزارة شؤون الشباب والرياضة،
	+ السيدة أحلام بالشيخ: إدارة الملكية العقارية،
	+ السيد سفيان الزغدودي: وزارة الدفاع الوطني،
	+ السيدة سلوى عبد الخالق: وزارة الشؤون الثقافية،
	+ السيد رضا عرجون: وزارة النقل،
	+ السيّدة ريم القرناوي: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيدة سوسن معلى: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيدة سنية غربي : وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيدة منية فرحات: الجمعية التونسية للحوكمة المحلية،
	+ السيدة هيفاء التواتي: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ،
	+ السيد ضحى الحامدي: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ
	+ السيدة سهام بوعزة: التحالف التونسي للشفافية في الطاقة و المناجم ،
	+ السيدة كوثر بن نصر: طالبة بالمدرسة الوطنية للإدارة.

بعد الترحيب بالحاضرين، افتتح السيد خالد السلامي الجلسة من خلال التذكير بإطارها العام الذي يندرج ضمن متابعة تنفيذ تعهدات خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة.

وإثر ذلك، قدّم الممثلون عن الهياكل العمومية نسق التقدم في انجاز التعهدات الراجعة لهم بالنظر وتتلخص تدخلاتهم كالتالي :

* **في إطار التعهد الأول المتعلق بدعم شفافية العمل الحكومي وفتح البيانات العمومية**، وتحديدا التعهد الفرعي المتعلق بتنمية القدرات في مجال النفاذ إلى المعلومة، وبالتعاون مع Expertise France سيتم تنظيم دورة تكوينية حول النفاذ إلى المعلومة خلال شهر سبتمبر 2019 لفائدة عدد من الإطارات بثلاثة جهات. وقد تمّ في هذا الإطار، إعداد الإطار المرجعي الذي سيعتمد لاختيار المكونين الذين سيشرفون على تأمين هذه الدورة وقد تم عقد جلسة عمل مع هيئة النفاذ إلى المعلومة حول هذا الموضوع.
* **بالنسبة للتعهد الثاني،** أشارت السيدة ريم القرناوي أن تنفيذ هذا التعهد يشهد تقدما بنسبة طيبة:

في ما يخصّ مشروع الأمر المتعلق بفتح البيانات العمومية، فإن وحدة الإدارة الإلكترونية بصدد انتظار رد هيئة النفاذ إلى المعلومة حول الاستشارة التي وجهت لها حول هذا المشروع.

في ما يتعلق بمواصلة تنفيذ مشروع جرد البيانات العمومية، سيتمّ استئناف الاجتماعات مع كل من وزارة التجهيز والدفاع الوطني للاطلاع على نسبة التقدم في تنفيذ مشروع الجرد. كما سيتم التنسيق مع الصندوق الوطني للتأمين على المرض لفتح قائمة أولية في البيانات التي تم جردها. كما سيتم العمل على تحديد روزنامة للاجتماعات مع بقية الوزارات التي تمت مراسلتها سابقا للعمل على مشروع الجرد.

* وبالنسبة لتنمية القدرات في مجال البيانات المفتوحة، ذكّرت السيدة القرناوي ببرنامج التكوين الخاص بالبيانات المفتوحة الذي تمّ تنظيمه خلال شهر جوان 2019. وتعلقت هذه الدورات التكوينية بالمحاور التالية:
* إدارة وتحليل البيانات،
* نشر البيانات،
* التصرف في منظومة " CKAN"،
* الإطار القانوني للبيانات المفتوحة في تونس،
* دورة تكوينية موجهة للمديرين العامين والإطارات العليا بالإدارة،
* دورة تكوينية موجهة لمنسقي البيانات المفتوحة.

كما أشارت السيدة القرناوي أنه سيتم خلال شهر سبتمبر 2019، تنظيم دورات تكوينية تتعلق بمحاور:

* الوثائق و الأرشيف
* تصنيف البيانات
* حماية المعطيات الشخصية
* **في إطار التعهد الثالث المتعلق بتعزيز النفاذ إلى المعلومة الجغرافية،** وبالنسبة لتطوير بوابة النفاذ إلى المعلومة الجغرافية، أشار السيد منير الرياحي أنه قد تمت مراجعة كراس الشروط الخاصة بتطوير هذه البوابة وسيتم الإعلان عن طلبات العروض الستة الخاصة بهذه البوابة خلال شهر أوت 2019. وبالنسبة لإنتاج البيانات الطبوغرافية والصور المسطحة وإدماجها بقواعد البيانات، فإنه تمّ قبول جزئين من أصل خمسة أجزاء مكونة للمشروع. وبالنسبة لإنتاج ووضع جزء أول من قاعدة بيانات العناوين ، سيتم العمل على تركيز قاعدة البيانات (دقة 20 صنتمر) بداية من شهر أوت 2019.
* **بالنسبة للتعهد الرابع،** ذكّر السيد رضا عرجون بمحتوى هذا التعهد مبينا أن مختلف شركات النقل تشهد تقدما في جرد المحطات وخصائصها ولكن تبقى نسبة التقدم متفاوتة من شركة إلى أخرى. فمثلا شركات النقل بكل من الساحل ومدنين متقدمة جدا في عملية الجرد مقارنة ببعض الشركات الأخرى التي لم تسجل تقدما نتيجة نقص في الموارد البشرية. كما ذكّر السيد رضا عرجون بالدورة التكوينية التي تم تنظيمها من طرف expertise France لفائدة مجموعة من الإطارات بقطاع النقل حول فتح البيانات العمومية الثابتة في قطاع النقل. كما ذكّرت السيدة القرناوي بجلسة العمل التي سيتم تنظيمها خلال شهر أوت 2019 لمواصلة للعمل الذي تمّ القيام به والمتعلق بتحديد حالات إعادة استعمال البيانات التي يمكن تطويرها باعتماد البيانات المفتوحة وخاصة تنظيم HACKATON خلال شهر سبتمبر 2019.
* **في إطار التعهد الخامس الخاص بتحسين حوكمة الموارد المائية،** بيّن السيد أنيس منصور أن التعهد الفرعي الخاص بنشر معطيات تمكن من متابعة استهلاك الثروة المائية في جميع المجالات يشهد تقدما ملحوظا في تنفيذه خاصة وأن عدد وحدات البيانات التي يقوم المرصد الوطني للفلاحة بنشرها هي في ارتفاع متواصل. بالنسبة لوضع سياسة وفقا لمقاربة تشاركية والعمل على تنفيذها قصد ترشيد توزيع المياه واستهلاكها، فهي بصدد الانجاز.
* **بالنسبة للتعهد السادس،** أشارت السيدة سهام بوعزة أن هذا التعهد لم يشهد تطورا كبيرا في تنفيذه خاصة بعد مؤتمر باريس خلال شهر جوان 2019 حول مبادرة الشفافية الدولية في الصناعات الاستخراجية. كما أشارت أن الكلمة التي ألقاها الوزير خلال هذا المؤتمر لم تتضمن وعودا واضحة. كما ذكّرت السيدة سهام بو عزة ببيان التنديد الذي نشرته منظمة "أنا يقظ" في هذا الإطار مشيرة أن الأطراف المتدخلة في تنفيذ هذا التعهد تبقى في انتظار الوزارة لتعيين منسق جديد لهذا التعهد ليتفاعل أكثر مع مختلف الأطراف المتدخلة في تنفيذ هذا التعهد.
* **بالنسبة للتعهد الثامن** وتحديدا التعهد الثامن الخاص بتركيز" هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد الدستورية"، فإن الانتخابات التي تم تنظيمها لانتخاب أعضاء الهيئة لم تحقق النتائج المرجوّة لتركيز الهيئة وسيتم العمل على انتخاب أعضاء هذه الهيئة خلال الجلسات العامة المقبلة لمجلس نواب الشعب.
* **في ما يتعلق بالتعهد التاسع**وخاصة التعهد الفرعي الخاص بمتابعة نشر تقارير غلق الميزانية، فقد تم نشر تقرير غلق الميزانية لسنة 2017 موفى جوان 2019 . وبالنسبة للتعهد الفرعي المتعلق بنشر القانون الأساسي للميزانية، فقد تم تنفيذه على إثر صدور القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية.
* **بالنسبة للتعهد العاشر** وتحديدا التعهد الفرعي المتعلق بإنشاء مجالس محلية حول الشباب قدم السيد كمال العربي فكرة عامة عن محتوى التعهد الذي تم تنفيذه بالكامل من خلال تركيز خمسة مجالس محلية نموذجية للشباب بالاعتماد على انتخابات شفافة لانتخاب الأعضاء بهذه المجالس وذلك في إطار مسار تشاركي مع مختلف البلديات المعنية. كما أضاف السيد كمال العربي أن بعض المجالس المحلية للشباب بصدد إعداد مشاريع تعنى بمشاغل الشباب على مستوى الجهات المعنية. وأشار السيد كمال العربي أن الاشكاليات التي بقيت مطروحة تتعلق بالجانب القانوني لهذه المجالس وكيفية تعميم التجربة. وبين في هذا الإطار أنه يتم العمل مع رؤساء لجان الشباب بمختلف البلديات المعنية للإعداد دليل إجراءات حول كيفية إحداث مجالس محلية للشباب سيتم الاعتماد عليه عند تعميم تجربة المجالس المحلية النموذجية للشباب على كافة البلديات. وبالنسبة لوضع المنصة الالكترونية التي ستمكن الشباب من التعبير عن مشاغلهم وتقديم مقترحاتهم، تم فتح باب النقاش حول عدة نقاط تهم هذا التعهد الفرعي من ذلك كيفية التصرف في هذه البوابة وتطعيمها بالبيانات من طرف الإدارة وكيفية مشاركة الشباب في ذلك. في هذا الإطار أشار السيد كمال العربي أن هذه البوابة يجب أن تكون بوابة معلوماتية وليست بوابة خدماتية واقترح السيد خالد السلامي أن تكون هذه البوابة بوابة تشاركية على شكل منتدى للحوار موجه للشباب للتعبير عن آرائه ومشاغله وتكون مفتوحة لكل الوزارات لتتفاعل مع هؤلاء الشباب. كما اكّد السيد خالد السلامي على ضرورة التقدم في تنفيذ هذا التعهد الفرعي خاصة وأنه قد تم اعتماده منذ خطة العمل الوطنية الثانية لشراكة الحكومة المفتوحة. السيد كمال العربي أشار أن الوزارة ستسعى لتنفيذ هذا التعهد رغم عديد الاشكاليات المطروحة.
* **بالنسبة للتعهد الحادي عشر،** أشارت السيدة ريم القرناوي بأنه بعد تحديد معايير لاختيار البلديات ،قد تمّ فتح باب الترشح للاختيار بلديات لتنفيذ مبادرات لتكريس شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي وذلك من خلال بوابة الاستشارات العموميةwww.e-participation.tn خلال الفترة الممتدة من 04 جويلية إلى 31 جويلية 2019. كما ذكّرت السيدة القرناوي بجلسة العمل التي تم تنظيمها مع وزارة الشؤون المحلية والبيئة يوم 26 جوان 2019 لمزيد النظر في معايير اختيار البلديات .كما ذكّرت السيدة منية فرحات بجلسة العمل التي عقدت يوم 22 جويلية 2019 مع رئيسة الجامعة الوطنية للمدن التونسية ، بحضور ممثلين عن الجمعية التونسية للحوكمة المحلية وعن وحدة الإدارة الإلكترونية وذلك بهدف تشريك الجامعة في دعوة البلديات للمشاركة في هذا التعهد والاستفادة من خبرتها في مجال العمل مع البلديات. كما أشارت السيدة القرناوي أن لجنة الفرز المنبثقة عن لجنة قيادة شراكة الحكومة المفتوحة ستتولى عملية الفرز لاختيار 12 بلدية حسب الجدارة وسيتم نشر النتائج على الخط مبيّنة أن عدد البلديات المشاركة قد بلغ 33 بلدية إلى حدود تاريخ 23 جويلية 2019. في نفس السياق أشارت السيدة هيفاء التواتي أن الوكالة الألمانية للتعاون الدولي تتعهد بتطويرأو تحسين مواقع واب للبلديات التي سيقع اختيارها هذا إلى جانب تدعيم قدرات الكفاءات بهذه البلديات من خلال الدورات التكوينية. كما تعهدت ممثلة الوكالة بمرافقة البلديات التي سيقع اختيارها في وضع خطط عملها لشراكة الحكومة المفتوحة لاسيما وأن الوكالة لها تجربة ثرية مع 30 بلدية في الجانب المتعلق بتشريك المواطن في أخذ القرار.
* **بالنسبة للتعهد الثاني عشر،** وتحديدا التعهد الفرعي المتعلق بمزيد تطوير خدمات إدارة الملكية العقارية للمواطن، ذكّرت السيدة أحلام بالشيخ بمختلف الخدمات الالكترونية التي تقدمها إدارة الملكية العقارية وذلك دون التقيد بمرجع النظر الترابي من ذلك الإطلاع على الرسم العقاري على الخط، نسخ من رسم عقاري، شهائد عدم ملكية، شهادة استقصاء، مراجع ترسيم عقد...كما أشارت أنه تم تركيز منظومة الإعلامية الشاملة في أغلب الولايات وسيتم استكمال تركيزها ببقية الولايات (باجة، الكاف، قابس، نابل، القصرين، المنستير، القيروان) مع موفى سنة2019. وستمكّن هذه المنظومة المواطن من سهولة وسرعة الاطلاع على عدد كبير من المعلومات والتمتع بعديد الخدمات على الخط على غرار متابعة الملف على الخط.
* بالنسبة لتطوير خدمة تفاعلية عبر بوابة وزارة الدفاع الوطني للاطلاع على وضعيات التأجيل والإعفاء بيّن السيد سفيان الزغدودي أن هذه الخدمة هي بصدد الإنجاز**.**
* فيما يتعلق بتطوير تطبيقة m-Agri ، أكّد السيد أنيس منصور أن النسخة الأوليّة الخاصة بهذه التطبيقية ستكون جاهزة خلال شهر أوت 2019
* بالنسبة لوضع منظومة الكترونية للدعم في المجال الثقافي، بيّنت السيدة سلوى عبد الخالق أنه قد تم وضع طلب العروض الخاص بالدراسة المتعلقة بهذه المنظومة على منظومة TUNEPS وستكون هذه الدراسة جاهزة في أجل 2 أو 3 أشهر. كما أضافت السيدة سلوى عبد الخالق أن الجزء الأول من هذه المنظومة الالكترونية سيكون جاهزا خلال شهر سبتمبر2020.
* **بالنسبة للتعهد الثالث عشر**، بينت السيدة القرناوي أنه سيتم توجيه مراسلات رسمية للأطراف المسؤولة على تنفيذ هذا التعهد.

وبذلك اختتمت الجلسة.